ونعود الاشاعة وكذا لو كان المستحق مشاعا لان القسم لم تقع برضا جميع الشركاء كتاب الشهادات وفصوله اربعة الاول الشاهد وشرط البلوغ كمالا في الشهادة على المجارح مالم تبلغ النفس وقيل مطلقا لشرط بلوغ العشرسنين وان يجتمعوا على مباح وان لا يتفرقوا بعد الفعل المشهود به الى ان يؤدوا الشهادة والمراد ان شرط البلوغ يلتقي ويبقى ماعداه من الشرائط التي من جملتها العدد وهو اثنان في ذلك والذكورية ومطابقة الشهادة للدعوى وبعض الشهود لبعض وغيرها ولكن روى ههنا الاخذ بالاول فقولهم لو اختلف والتهم على الدماء في غير محل الوفاق ليس بجيد واما العدالة فالمراد بها غير متحققة لعدم التكليف الموجب للقيام بوظيفتها من جهة التقوى والمروة غير كافية واعتبار صورة الافعال والتروك لا دليل عليه وفي اشتراط اجتماعهم على المباح تليس عليه والعقل فلا يقبل شهادة المجنون حالة جنونه قلوادر جنونه قبلت شهادته مفيقا بعد العلم باستكماله فطنته في التحمل والاداء وفي حكم الابله والمغفل الذي لا يتيقظ لمثل هذه الامور والاسلام فلا تقبل شهادة الكافر وان كان ذميا ولو كان المشهود عليه كافرا على الاصح لانتفاء بالفسق والظلم المانعين من قبول الشهادة خلافا للشيخ حيث قبل شهادة اهل الذمة لبعضهم وعليهم استنادا الى رواية ضعيفة وللصدوق حيث قبل شهادتهم على مثلهم وان خالفهم في الملة كاليهود على النصارى ولا تقبل شهادة غير الذمي اجماعا ولا شهادته على المسلم اجماعا الا في الوصية عند عدم عدل المسلمين فتقبل شهادة الذمي بها ويمكن ان يريد اشتراط فقد المسلمين مطلقا بناء على تقديم المتورعين والفاسقين الذين لا يستند فسقهم الا الكذب وقد قوا العلامة ذكرى ويضعف باستلزامه التقييم في غير محل الوفاق وفي اشتراط السفر قولان اظهرهما العدم وكذا الخلاف في احلافها بعد العصر فاوجبه العلامة على اظهر الاية والاشهر العدم فان قلنا به فليكن بصورة الاية بان يقول بعد الحلف بالله لا اشتري به ثمنا ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله انا اذا لمن الاثمين والا يمان وههنا الولاية فلا تقبل شهادة غير الامامي على مثله لكان مستلزما للعداوة وهي مسببة نفاسة راشتر تبعث على ملاومة التقوى والمروة وتنزل بالكبيرة مطلقا وهي ما توعد عليها بخصوصها في كتاب وسنة وهي الى سبعمائة اقرب منها الى سبعين وسبعة ومنها القتل والربا والزنا

واللواط

والقيادة والدياثة وشرب المسكر والمسكرة والقذف والفرار من الزحف وشهادة الزور وعقوق الوالدين والامن من مكر الله واليأس من روح الله والقمار والغصب والغيبة والنميمة واليمين الفاجرة وقطيعة الرحم واكل مال اليتيم وخيانة الكيل والوزن وتاخير الصلوة عن وقتها والكذب خصوصا على رسول الله ص وضرب المسلم بغير حق وكتمان الشهادة والرشوة والسعاية الى الظالم ومنع الزكوة وتاخير الحج عن عام الوجوب لغنى او الظهار واطلاق الفحش والميتة والمحاربة بقطع الطريق والسحر المتوقف على ذلك كله وغيره وقتل الذنوب كلها كبايرو نسبة البعض سهو في التفنن اصحابنا بنا مطلقا الى اشتراكها في مخالفة امر الله تعالى وفيه وتسمية بعضها صغيرا بالاضافة الى ما هو اعظم منه كالقبلة بالاضافة الى الزنا وان كانت كبيرة بالاضافة الى النظرة وهكذا والاصرار على الصغيرة وهي ما دون الكبيرة من الذنب والاصرار اما فعل الكل المواظبة على نوع او انواع من الصغاير او حكمي وهو العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل ولا يقدح ترك السنن الا ان يؤدي الى التهاون بها وهل هو مع ذلك من الذنوب لم يخالفه المرة كما عقل وان كان الثاني اوجه وترك المروة وهي التخلق بخلق امثاله في زمانه ومكانه فالاكل في السوق والشرب فيها لغير سوقي كالاكل المطعم والمشي مكشوف الراس بين الناس وكثرة السخرية والحكايات المضحكة ولبس الفقيه لباس الجند وغيره مما لا يعتاد لمثله بحيث يسخر منه وبالعكس ونحو ذلك ليسقطها ويختلف الامر فيها باختلاف الاحوال والاشخاص والاماكن ولا يقدح فعل السنن وان استهجنها العامة ولحقها الناس كالاكل والمشي في الطريق والحمك في بعض البلاد وانما المعتبر بغير الواجب شرعا وطهارة المولد فترد شهادة ولد الزنا ولو في اليسير على الاشهر وانما ترد شهادته مع تحقق حاله شرعا فلا اعتبار بمن تنافى له الزنا وان كثرت ما لم يحصل العلم او عدم التهمة بضم التاء وفتح الهاء والجان يجوز اليه شهادته ويدفع عند حاضر وان لا يقبل شهادة الشريك لشريكه في الشراء بينهما بحيث تقتضي الشهادة المشاركة ولا شهادة الوصي في متعلق وصيته ولا يقدح في ذلك بجحد دعواه الوصاية ولا مع شهادة من لا تثبت بها لان المانع ثبوت الولاية الموجبة للتهمة بادخال المال تحتها ولا شهادة الضعاء للمفلس والميت والسيد لعبده على القول بملكه لانتفاع بالولاية عليه وشهادة في هذه الفروض جالبة للنفع واما ما يدفع الضرر فشهادة العاقلة يجوز شهادة